



مجلس النواب



ورشة عمل حول

تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية

بيروت 3-6 شباط / فبراير 2003

ملخص مناقشات اليوم الثالث

الجلسة الخامسة

ترأس هذه الجلسة النائب روبير غانم مقرر لجنة التربية والتعليم العالي والثقافة وحضرها نائب رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي السيناتور أدريان غوتيرون، ونوقش فيها مخطط نموذج للصياغة التشريعية.

وإستهل النائب غانم الجلسة بالتأكيد على إعتبار الورشة وسيلة لتعزيز ثقافة التشريع في البرلمانات العربية، وصولاً لإعداد خطة عمل للمستقبل.

وعرض السيد عادل عبد اللطيف المنسق الإقليمي لمشروع إدارة الحكم في الدول العربية ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيدة إليسا سروع، إختصاصية إدارة الحكم في البرنامج، عناوين لتطوير الصياغة التشريعية وإنتاج نص تشريعي جيد، ولا سيما على مستوى إحتياجات وتحديات المشاركة السياسية والفنية، ومشكلة عدم الإستجابة للمطالب، وعدم الإتساق التشريعي والغموض، وإقتراح معايير للسياسة التشريعية، والأسباب الموجبة للتشريع وتطوير أدوات الصياغة التشريعية، ووضع دراسة إيطارية لتقويم حسن تطبيق القوانين، ووضع مشروع دراسة نموذجية بالتعاون مع مجلس تشريعي عربي حول تحضير وصياغة نص تشريعي مطروح، وأكد عبد اللطيف، أن الهدف من الورشة هو تعزيز دور البرلمانيين في التشريع، لأن معظم التشريعات يتم إعدادها من قبل الحكومة، لذا تمّ تحاشي دعوة ممثلين للحكومات.

وجرت مناقشة هذه الإقتراحات بمدخلات للعديد من المشاركين الذين أكدوا على أهمية تبني منظمة إقليمية كالإتحاد البرلماني العربي لهذه الإقتراحات وضرورة متابعة التنفيذ، ووضع دراسات نموذجية تشارك فيها كل الدول العربية، والإستفادة من خبرات دول مثل كندا وفرنسا وإنكلترا لتعزيز التوجه العربي في مجال الممارسة الديمقراطية، فيما إعترض البعض على إستخدام مصطلح «الحكم الرشيد» لأنه يعني أن الحكم الموجود حالياً هو حكم غير رشيد، وهذا أمر يسيء إلى الدول.

وإقترح بعض المدخلات السعي لتطوير العمل الفني في البرلمانات العربية لدعم العمل السياسي، وتطوير أجهزة الأمانة العامة للإتحاد البرلماني العربي، فيما يسهم في تطوير البرلمانات، إضافة إلى إنشاء كيان «الشبكة العربية للتطوير البرلماني» (إقتراح الشيخ ناصر الصانع - الكويت) وتضم أمناء عامين في البرلمانات وأكاديميين ومنظمات دولية، وتعمل على تحقيق عنوان الورشة.

وتحدث السيد غوتيرون نائب رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي، عن آلية صياغة التشريعات في مجلس الشيوخ، وضرورة الحصول على جميع المعلومات من ممثلي المجتمع المدني والفنيين، ودراسة النصوص بصورة دقيقة من أجل التصويت على قانون جيد.

وأكد على عدم تدخل المشرّع إلا عندما يكون تدخله ضرورياً، مشيراً إلى محاولات تدخل عدة في فرنسا من أجل الحدّ من تضخم النصوص التشريعية، إذ على المشرّع أن يسهر على جدية النصوص، وتوفير الإنسجام فيما بينها، مشدداً على أهمية فهم النص التشريعي من قبل الذين يطبقونه أو يطبق عليهم.

ولاحظ غوتيرون سيطرة السلطة التنفيذية على مبادرة التشريع في معظم دول العالم، فيما المبادرة البرلمانية تظهر من خلال التعديلات التي يدخلها البرلمانيون على النصوص التي تقدمها الحكومة. وأكد على أهمية حصول البرلمان على معلومات منفصلة عما تقدمه الحكومات، ليمون له دوره الخاص من أجل بلوغ أهدافه.

في الختام ألقى النائب غانم كلمة شكر فيها الوفود المشاركة وقال:
إنه لمن دواعي سروري والإعتزاز أن أدعى إلى رئاسة جلستكم الختامية التي سنقرأ فيها التوصيات النهائية لندوة تطوير نموذج لصياغة التشريعات في البرلمانات العربية.

لقد إمتدت ندوتكم على يومي عمل مثقلين بالأوراق والوثائق والمناقشات والحوارات، وقد إستعرضتم واقع التشريع في برلماناتنا العربية وقاربتكم المعايير والمبادئ والأسس الواجب إعتماها لإنتاج تشريعات سليمة، وإطلعتكم على بعض التجارب الأجنبية الكندية والفرنسية والبريطانية، وقد أثرت هذه التجارب مناقشتكم وحواراتكم.

ولا أخفيكم أنني تابعت بإهتمام كبير أعمال ندوتكم فأطلعت على ملفات الوثائق التي وزعت في الندوة، وقد تجاوزت مئات الصفحات، أعدت بمستوى رفيع من الخبرة والكفاءة المهنية وإني سعيد أن تكون الصحافة اللبنانية ووسائل الإعلام قد غطت بشكل واف أعمال هذه الندوة.

وأغتتم هذه المناسبة لأعرب لكم، بإسم مجلس النواب اللبناني عن بالغ الشكر والتقدير للجهود المبذولة والتي سنبدل، وأعلن بأن مجلس النواب سيضع كل إمكانياته في سبيل متابعة توصيات هذه الندوة وسيعمل مع الأطراف المعنية لوضعها موضع التنفيذ.

كما أود أن أوجه شكراً خاصة لمنظمي هذه الندوة، وبخاصة الأمانة العامة لمجلس النواب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يتعاون معه المجلس على أكثر من صعيد وفي أكثر من مجال.

توصيات

وفي ختام المناقشات تمّ إقرار التوصيات الآتية:

- 1- إنشاء شبكة عربية للتطوير البرلماني
- 2- إعداد دراسة تقييم للإحتياجات في مجال الصياغة التشريعية.
- 3- إعداد إطار لأدلة الصياغة التشريعية
- 4- وضع معايير لمشاركة المجتمع المدني.
- 5- التعاون بين جمعية الأمناء العاميين العرب وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطوير عمل الأمانات العامة.
- 6- إعداد دراسة مقارنة لتوصيف وتوثيق جوانب الممارسة التشريعية في العالم العربي.